

في الذاكرة...

الانتخابات الرئاسية الأولى ١٩٩٦/١/٢٠

بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٠ جرت الانتخابات الرئاسية الفلسطينية الأولى، حيث تنافس على هذا المنصب السيد ياسر عرفات والسيدة سميحة خليل. حصل السيد عرفات على أغلبية الأصوات، ٨٧٪ من الأصوات، ما مجموعه قرابة ٦٤٣٠٠٠ صوتاً، موزعة كالتالي: ٨٤٪ من محافظات الضفة الغربية، و ٩٢٪ من قطاع غزة. في حين، حصلت السيدة سميحة خليل على ١٠٪، أي ما يقارب ٧٣٠٠٠ صوتاً، ١١٪ منها من محافظات الضفة الغربية، و ٨٪ من محافظات غزة.

أوضحت دراسة لبرنامج دراسات التنمية بأن المجتمع الفلسطيني كأي مجتمع تعددي آخر فيه توجهاً حول الانتخابات. الأول مؤيد للانتخابات وهو يرى أن الانتخابات بكافة أشكالها مهمة وممكنة في هذه المرحلة، و من ضمن الأسباب التي تدعوهم لذلك: كون الانتخابات مطلب شعبي و وسيلة للتغيير، إضافة إلى أنها حق ديمقراطي، تساهم في تطوير المجتمع من حيث أنها تمكين للمواطن وتعزيز لشعوره بالانتماء، كما أنها تساعد في ترتيب الوضع الداخلي وإصلاح النظام السياسي. أما الذين يرون بعدم إمكانية و عدم أولوية إجراء انتخابات، وهو التوجه الثاني، فهم يستندون في رأيهم هذا إلى الواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، فالاحتلال يقف حجر عثرة في طريق إجراء انتخابات. كذلك، فإنه في حال حدوثها، فإن الاحتلال سيلاحق المرشحين الوطنيين ذوي الكفاءة. أيضاً، فإن أصحاب هذا الرأي يرون أن الضغوطات الدولية لإجراء الانتخابات تشكل في النزاهة والغاية من هذه الانتخابات. حالة التخبط السياسي و غياب الرؤية تشكل سبباً آخر لأصحاب هذا التوجه لمعارضة إجراء الانتخابات، حيث



بين مؤيد ومعارض

الانتخابات الفلسطينية من وجهة نظر الجمهور الفلسطيني

كشماعة لعدم إجراء انتخابات، و خصوصاً أنها من الناحية الإجرائية أسهل من غيرها، و كذلك يرون أن إجراء انتخابات رئاسية أمر ضروري لإعادة النظر في التوجهات و الاستراتيجية المؤثرة في مستقبل المجتمع الفلسطيني، و هي أيضاً تجدد ثقة المواطن بالسلطة و رئاستها. أما الفريق المعارض لإجراء انتخابات رئاسية فيرى أن سيادة الحزب الواحد و غياب المنافسة و عدم القناعة بإمكانية التغيير الفعلي و الخوف من حدوث صراع فلسطيني من أبرز العوامل التي توجب عدم فتح ملف الانتخابات الرئاسية.

ملف الانتخابات الرئاسية.

مجلس تشريعي بصلاحيات منتهية! أما بخصوص الانتخابات التشريعية، فيرى المؤيدون أن المجلس الحالي فقد صلاحيته، و عدم إجراء الانتخابات يؤكد تغييب الشعب عن ممارسة حقه و مشاركته في القرارات، لذا أنه إجراء هذه الانتخابات يعزز الفصل بين السلطات و يفتح الباب لدخول طاقات جديدة لهذه المؤسسات، و يعزز الشفافية داخلها.

أما المعارضون لإجراء انتخابات تشريعية، فيتخذون من سلبية التجربة السابقة سبباً لمعارضتهم، حيث كانت التجربة السابقة محبطة من حيث غياب التنوع الحقيقي في العضوية و سيطرة الحزب الواحد و إخفاق المجلس في حل العديد من القضايا المتعلقة بالتشريعات و تطبيقاتها. كذلك، فيرى هذا الفريق أن قانون الانتخابات للمجلس سيؤدي إلى تعزيز الجهوية و الفساد.

الانتخابات المحلية، تخدم المواطن مباشرة

الانتخابات المحلية، برأي مؤيدي إجرائها، يسهل تجاوز المعوقات التي تحول دون إجرائها، كونها ستم داخل المدن و القرى، و هي أيضاً تطبيق للعملية الديمقراطية داخل الهيئات المحلية، و هي تخدم مصلحة المواطن المباشرة.

أما الفريق الآخر، فليديه عدة تخوفات من إجراء انتخابات محلية، فقد تساعد هذه الانتخابات في تعزيز السلطة لمرشحيها داخل هذه الهيئات المحلية، و تعزز تسلط الكتلة

الواحدة، كما أنها تؤدي إلى تعزيز دور العائلية و العنف الداخلي، إضافة إلى تغييب النساء عن المشاركة في هذه الهيئات.

أن الظروف الحالية تختلف عن ظروف الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٦، و كذلك الأمر بالنسبة للطرح الفكري و السياسي و الأمني، مما سيضعف البرامج الانتخابية. وهناك حجج أخرى يتبناها أصحاب التوجه المعارض، من ضمنها، عدم جدية السلطة في إجراء انتخابات ديمقراطية، خصوصاً في ظل عدم إجراء تعديلات حقيقية للأنظمة و القوانين الحالية، و كذلك عدم الجاهزية، و التخوف من غياب مشاركة الأحزاب و من فوز المعارضة. إضافة إلى تراجع مشاركة النساء نتيجة لعدم توفر نظام الكوتا. هذه الانتقادات و جهات للانتخابات بمجملها، و لكن عند الحديث عن الانتخابات الرئاسية مثلاً فلكل فريق حججه الإضافية لتبرير تأييده أو معارضته، و كذلك الأمر بالنسبة للانتخابات التشريعية و المحلية.

إجرائياً، الانتخابات الرئاسية أسهل من غيرها يقول المؤيدون لإجراء انتخابات رئاسية أن الاحتلال عامل مهم و لكنه غير كاف، فلا يمكن استخدام الاحتلال

أوضحنا دراسة لبرنامج دراسات التنمية بأن المجتمع الفلسطيني كأي مجتمع تعددي آخر فيه توجهاً حول الانتخابات. الأول مؤيد للانتخابات وهو يرى أن الانتخابات بكافة أشكالها مهمة وممكنة في هذه المرحلة، و من ضمن الأسباب التي تدعوهم لذلك: كون الانتخابات مطلب شعبي و وسيلة للتغيير، إضافة إلى أنها حق ديمقراطي، تساهم في تطوير المجتمع من حيث أنها تمكين للمواطن وتعزيز لشعوره بالانتماء، كما أنها تساعد في ترتيب الوضع الداخلي وإصلاح النظام السياسي. أما الذين يرون بعدم إمكانية و عدم أولوية إجراء انتخابات، وهو التوجه الثاني، فهم يستندون في رأيهم هذا إلى الواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، فالاحتلال يقف حجر عثرة في طريق إجراء انتخابات. كذلك، فإنه في حال حدوثها، فإن الاحتلال سيلاحق المرشحين الوطنيين ذوي الكفاءة. أيضاً، فإن أصحاب هذا الرأي يرون أن الضغوطات الدولية لإجراء الانتخابات تشكل في النزاهة والغاية من هذه الانتخابات. حالة التخبط السياسي و غياب الرؤية تشكل سبباً آخر لأصحاب هذا التوجه لمعارضة إجراء الانتخابات، حيث

لا يمكن استخدام الاحتلال كشماعة لعدم إجراء انتخابات

أوضحنا دراسة لبرنامج دراسات التنمية بأن المجتمع الفلسطيني كأي مجتمع تعددي آخر فيه توجهاً حول الانتخابات. الأول مؤيد للانتخابات وهو يرى أن الانتخابات بكافة أشكالها مهمة وممكنة في هذه المرحلة، و من ضمن الأسباب التي تدعوهم لذلك: كون الانتخابات مطلب شعبي و وسيلة للتغيير، إضافة إلى أنها حق ديمقراطي، تساهم في تطوير المجتمع من حيث أنها تمكين للمواطن وتعزيز لشعوره بالانتماء، كما أنها تساعد في ترتيب الوضع الداخلي وإصلاح النظام السياسي. أما الذين يرون بعدم إمكانية و عدم أولوية إجراء انتخابات، وهو التوجه الثاني، فهم يستندون في رأيهم هذا إلى الواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، فالاحتلال يقف حجر عثرة في طريق إجراء انتخابات. كذلك، فإنه في حال حدوثها، فإن الاحتلال سيلاحق المرشحين الوطنيين ذوي الكفاءة. أيضاً، فإن أصحاب هذا الرأي يرون أن الضغوطات الدولية لإجراء الانتخابات تشكل في النزاهة والغاية من هذه الانتخابات. حالة التخبط السياسي و غياب الرؤية تشكل سبباً آخر لأصحاب هذا التوجه لمعارضة إجراء الانتخابات، حيث



الانتخابات من نتائج استطلاعات الرأي العام

أشارت نتائج الاستطلاع الثامن عشر لبرنامج دراسات التنمية و الذي أجري خلال أيلول الماضي، إلى استمرار الانخفاض في نسبة الاستعداد للمشاركة في الانتخابات، حيث أكد ٦٨٪ من الذين شملهم الاستطلاع نيتهم المشاركة في الانتخابات الرئاسية، هذه النسبة كانت ٧٥٪ خلال كانون الثاني الماضي. أما بخصوص المشاركة في الانتخابات المحلية فقد تراجع من ٧٢٪ خلال كانون الثاني إلى ٦٥٪ خلال أيلول. على النقيض من حالة التراجع البادية في نية التوجه للمشاركة في الانتخابات الرئاسية و المحلية، أظهرت النتائج تقدماً في نية المشاركة في الانتخابات التشريعية، من ٦٦٪ خلال كانون الثاني إلى ٦٩٪ خلال أيلول. هذا و كما أشارت النتائج إلى أن هناك معدلات تأييد متقاربة لإجراء انتخابات بين مستطلي الضفة الغربية و

أكد ٦٨٪ من الذين شملهم الاستطلاع نيتهم المشاركة في الانتخابات الرئاسية

قطاع غزة، لكن بخصوص الاستعداد للمشاركة في تلك الانتخابات، فقد أظهرت النتائج استعدادية أعلى لدى مستطلي القطاع، مقارنة بمستطلي الضفة.